الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

النضال النقابي في الحزب الدستوري التونسي الجديد "الوجه الآخر للكفاح التحرري"

The Unionist Struggle in the new Tunisian Constitutional Party… The Other Side of the liberation Struggle

Phd Student Leyla BOUDJELLAL
Pr. Nouredinne TENIOU
Abd El Hamid MEhri Constantine2 University -Algeria-

[أ] ليلى بوجلال [ب] أ.د نورالدين ثنيو
[أ] طالبة دكتوراه جامعة منتوري (عبد الحميد مهري) – قسنطينة 2– | leila.histoir25@gmail.com
[ب] جامعة الامير عبد القادر للعلوم الاسلامية_ قسنطينة

ملخص

عرفت تونس في فترة الثلاثينات تجذرا واضحا في حركتها الوطنية، لاسيما الحزب الدستوري الجديد الذي قاد النضال السياسي في البلاد التونسية منذ انشقاقه عن الحزب الحر الدستوري سنة 1934 إلى غاية الاستقلال سنة 1956. عمل هذا الحزب على توسيع قاعدته بتأسيس العديد من الخلايا والشعَب الدستورية، كما عمل على مخاطبة الجماهير التي كانت مهضومة الحقوق ومنضوية تحت النقابات العمالية الفرنسية، كانت تطالب بتحسين وضعها الاجتماعي فتأسست لأجل ذلك أولى النقابات التونسية (جامعة عموم العملة) سنة 1924 إلا أنها ما لبثت أن فشلت ولم تلق مطالبها آذانا صاغية، فما كان من الحزب الدستوري الجديد إلا احتواء الغضب الجماهيري عامة والتحرك العمالي خاصة في التجربة النقابية الثانية سنة 1937، فشهدت هاته السنوات سلسلة من الاحتجاجات والإضرابات التي كان يدعو لها في الكثير من الأحيان الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد، ولم يسدل الستار عن أحداث سنة 1938 حتى ظهرت على الساحة السياسية تجربة نقابية أخرى ولدتها ظروف الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من سوء الوضع الاقتصادي والاجتماعي، هو الاتحاد العام التونسي للشغل تأسس سنة 1946 تزعمها النقابي فرحات حشاد، نظم الاتحاد بالتعاون مع خلايا وشعَب الحزب الدستوري سلسة من الاضرابات والمظاهرات ردا على ممارسات سلطة الحماية، انتهت أغلبها بقتلى وجرحى ومعتقلين في صفوف الاتحاد والحزب الدستوري الجديد خاصة سنة 1952 أين اغتيل الزعيم النقابي فرحات حشاد على يد منظمة اليد الحمراء فكانت إيذانا ببداية الكفاح المسلح والنضال في سبيل تحقيق الاستقلال.

الكلمات الدالة : الحزب الدستوري الجديد، الديوان السياسي، الحبيب بورقيبة، جامعة عموم العملة التونسية، الاتحاد العام التونسي للشغل ، فرحات حشاد، الكفاح المسلح.

Abstract

In the 1930s, Tunisia had known a clear rooting in its national movement, especially the new Tunisian Constitutional Party, which led the political fight in Tunisia since it split from the free Constitutional Party in 1934 until the independence in 1956.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

This party expanded its base by establishing many constitutional cells and branches, it also worked to address the masses which were oppressed and that were affiliated with the French trade unions, and who were demanding the improvement of their social status, and for that it established the first Tunisian trade union "General Confederation of Tunisian Workers" in 1924, but it failed to meet their demands, so the new constitutional party was obliged to absorb the public anger in general and the movement of labour in the second union experience in 1937 , as a result a lot of protests and strikes were organized by political divan and the new constitutional party, suddenly a new union experience appeared on the political area despite the fact that the events of 1938 were not yet forgotten, it was created under the conditions of second world war which was the result of the poor economic and social situation. As a result of the black political and social picture, the Tunisien General Union of Labour was founded in 1946 by the trade union leader Ferhat Hached . The Tunisian General Union of Labour and the New Constitutional Party had organized a series of protests and strikes as a big reaction against the French authority which ended mostly with dead, wounded and detainees in the ranks of the Constitutional Union, especially in1952, where the trade union leader Ferhat Hached was killed by the Red Hand Organization. These bloody events were a sign of the beginning of the armed struggle in order to get the independence.

Keywords: *Tunisia's new Constitutional party, the Political bureau, Hbib Bourguiba , the University of Tunisian pan Currency, the Tunisian General Union of Labor, Farhat Hached, Armed struggle.*

مقدمة

مما لاشك فيه أن أي قطر من الأقطار العربية التي تعرضت للاستعمار على اختلاف نوعه من استعمار غير مباشر ليتعداه في أحيان كثيرة إلى استعمار مباشر، قد عانت من سياسات الدول الاستعمارية التي لم تلبث حينا ولم تدخر جهدا في توطيد أقدامها أينما حلت بفضل سنها للقوانين والمراسيم وفرض المعاهدات على الدول المستعمرة، ومن البلدان العربية التي طالها الاستعمار نجد تونس، فبعدما كانت تونس إيالة عثمانية تتبع الباب العالي في الأستانة منذ سنة 1574، أصبحت تحت الحماية الفرنسية بداية من عام 1881 بموجب معاهدة باردو، غير أن هذه الايالة عمدت إلى رد الاعتبار والقيام بثورات ضد سلطات الحماية، فشهدت تونس مقاومات عنيفة شملت مناطق الجنوب التونسي إلا أنها اتسمت بالفشل نظرا لسوء التأطير والتنظيم ونقص التسليح. ليظهر بعد ذلك نوع آخر من المقاومة ألا وهي المقاومة السياسية أو انبعاث الحركة الوطنية في شكل جديد، فشهدت سنة 1934 ميلاد الحزب الدستوري الجديد بعد انشقاقه عن الحزب الأم الحزب الحر الدستوري الذي تأسس سنة 1920. نادى الحزب الدستوري الجديد بالحداثة وعمل على مخاطبة الجماهير مباشرة وكسبهم إلى جانب الحزب كطرف فاعل للدعم والمساندة، وعمل أيضا على استمالة الفئات الشعبية إلى جانبه، هاته الفئات التي كانت في معظمها تابعة لنقابات عمالية إما فرنسية شيوعية الاتجاه أو اتحادات نقابية تونسية، فجعل منها القاعدة والأساس لبث الروح النضالية والكفاح. ولإثراء هذا الموضوع ارتأينا لطرح التساؤلات التالية: كيف ظهر النضال النقابي في تونس على الساحة السياسية كقوة ثانية لمواجهة سلطات الحماية الفرنسية؟ وكيف تمكنت الأحزاب السياسية خاصة حزب الدستور التونسي الجديد في استمالة النقابات العمالية لصالح القضية الوطنية؟ هل كان ارتباطها وثيقا بالحركة الوطنية التونسية؟ هل وحدت جهودها في سبيل القضية التونسية؟ وهل كانت النقابات عامل تأثير أم تأثر على العناصر الوطنية؟ وإلى أي مدى ساهم هذا في مسار الكفاح الوطني؟

أدى التطور الرأسمالي في المغرب العربي بفعل الوجود الاستعماري الاستيطاني خلال الربع الأول من القرن العشرين إلى نشأة وتطور الحركات العمالية، خاصة في القطاعات المنجمية والنقل والموانئ. وكان التطور الرأسمالي الذي قضى على البنية الاقطاعية التي كانت سائدة في المرحلة السابقة على الاحتلال، يخضع لمتطلبات وسياسات الدولة الاستعمارية لتحقيق مصالحها وفي مقدمتها المصالح الاقتصادية. تلك السياسة كان لها تأثيرها المباشر على حياة المواطنين، مما دفعت هؤلاء العمال لتنظيم أنفسهم في نقابات عمالية بعد أن تبلور وعيهم من خلال الصراع اليومي مع الاستعمار الاستيطاني، ومن ثم بدأ دورهم السياسي مكملا لدورهم النقابي في الحركة الوطنية المناهضة للوجود الاستعماري[1].

الحركة النقابية في المغرب العربي

لم تظهر الحركات النقابية في المغرب العربي من العدم بل كانت هناك ظروف آنية عجلت في انضمام العمال وانخراطهم في بداية الأمر في صفوف النقابات الفرنسية ومن أهمها:

– سوء الأحوال الاقتصادية في بلدان المغرب العربي [2]، بعد الحرب العالمية الأولى الناتج عن السياسة الاستعمارية في استغلال المنطقة وسكانها لمواجهة متطلبات الحرب ومواجهة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصعوبات الناتجة عنها، أدى إلى إفقار الطبقة العاملة بسبب تدني أجور العمال واستخدام أساليب وطرق لاستغلالهم، هذا إضافة إلى سياسة التفرقة العنصرية التي مارستها السلطات الفرنسية بين المواطنين التونسيين والأوروبيين.

- كان للوعي السياسي الناتج عن التعليم وطبيعة الصراع مع القوى الاستعمارية دور في دفع العناصر الواعية الوطنية إلى البدء في إقامة التكوينات والتنظيمات السياسية، التي واكبها تطور على مستوى الحركة العمالية بإقامة التنظيمات النقابية في بداية العشرينات في تونس، وفي بداية الثلاثينات في كل من الجزائر والمغرب الأقصى.

- أيضا بدأت الحركة السياسية والحركة العمالية عملها بنفس وحدوي لتوحيد النضال ضد الاستعمار وتوحيد المنطقة بعد الاستقلال، فتكون نجم شمال افريقيا وسط عمال المغرب العربي في فرنسا في العشرينات، كان تنظيما سياسيا بنيته البشرية الأساسية من الطبقة العاملة، ولكن انتقال العمل إلى ساحة المنطقة والظروف التي أحاطت به على المستوى التنظيمي والإيديولوجي جعل العمل الوطني والنقابي يأخذ طابعا قطريا وإقليميا [3].

ومن البلدان المغاربية التي اتخذ فيها النضال النقابي بعدا نستطيع القول عنه أنه بعد ثوري نجد تونس، إذ مرت التجربة النقابية بتونس بثلاث مراحل لكل مرحلة خصائصها وأهدافها شهدت فيها تأسيسا وتسييسا للنقابات. ولسنا هنا لنتتبع نشأة وتطور النقابات بقدر تتبع أهدافها وتعاملها مع الوضع السياسي الراهن في القطر التونسي، وتطور مطالبها وتغير سياستها الموازي للظروف الداخلية والخارجية الآنية، وكذا علاقتها بالحركة الوطنية التونسية ومدى فاعليتها وتفاعلها مع هذا النوع من النضال خاصة مع الحزب الدستوري التونسي الجديد.

تأسيس النقابات في تونس

المرحلة الأولى 1924

اتخذ النضال النقابي في المستعمرات وشبه المستعمرات صبغة خاصة فهو فضلا عن طابعه الطبقي المباشر أي تركزه في فئة معينة عن فئة أخرى ونقصد هنا الطبقة الكادحة يتخذ طابعا وطنيا معاديا للاستعمار والإمبريالية، فهو يشكل جزء لا يتجزأ من مهام هذه المرحلة (مرحلة الاستعمار) أي تحقيق تحرر البلاد من النير الامبريالي كخطوة ضرورية للسير نحو الاشتراكية[4]. وتزامن ظهور الحركة النقابية في تونس مع انتشار الفكر اليساري بالمستعمرة التونسية في بداية القرن العشرين[5]، ومن أهم خاصيات الحركة النقابية التونسية في عهد الاستعمار الفرنسي التأسيس السريع الذي عرفته لاسيما بعد الانسحاب التدريجي للعمال التونسيين من الاتحادية الفرنسية [6] بسبب ما لحقهم من جور واستغلال داخلها[7]. فالنظام الاستعماري كان يحتقر العمال العرب في تونس ويعتبرهم أجراء من درجة رابعة، إذ كانت تعطى الأفضلية والأولوية للعمال الفرنسيين وبقية العمال الأجانب من إيطاليين ومالطيين وحتى ليبيين وغيرهم ثم يأتي العمال التونسيون في آخر درجة في الترتيب وليس هذا فقط وإنما حتى في الأجر وحتى في ساعات العمل، وكانت السلطة الاستعمارية تستغل هذا لصالحها وتدمجهم في منظماتها النقابية وتستغل إمكاناتهم[8]. لكن لم يمر وقت طويل حتى تفطن العمال التونسيون لهذا الاستغلال وتيقنوا بأن النقابات الفرنسية لم تحقق لهم حقوقهم المشروعة فبدأوا ينسحبون منها تدريجيا وينظمون أنفسهم في أول الأمر في جمعيات تعاونية، تطورت فيما بعد إلى نقابات ثم اتحاد عمالي سمي فيما بعد بجامعة عموم عملة تونس[9].

جاء تأسيس الجامعة بعد الاضراب العمالي في ميناء تونس وبنزرت[10] في منتصف شهر أوت 1924. هنا شعرت السلطات الفرنسية بخطر هذا التحرك العمالي المنظم فأقدمت على اعتقال قادة الحركة النقابية ومارست ضدهم شتى أساليب الضغط والقمع، ولكن تلك الإجراءات التعسفية كانت تزيدهم إصرارا على التكتل والعمل وبلورة وعيهم السياسي حتى أصبحت قضاياهم المطلبية العمالية ممزوجة بقضايا تحرر وطنهم واستقلالهم[11]، يعتبر نضالهم لأجل كسب الحريات في طليعة المصالح الأدبية للعمال -أي التحرر من سيطرة الفرنسيين أو بمعنى أصح الانسلاخ من النقابات الفرنسية المسيطرة على مؤسسات الدولة الاقتصادية هاته السيطرة التي أثرت على الحياة الاجتماعية للعامل التونسي-، وذلك في عهد لم يقع الاعتراف فيه بعد حتى بحق التنظيم النقابي بالنسبة للعمال التونسيين [12] . فكان تأسيس جامعة عموم العملة التونسية من طرف محمد علي الحامي[13] والدستوريين على السواء[14] ردا على القهر الاستعماري وتبريرات الكنفدرالية العامة للشغل لهذا القهر، كما أن عدم وجود تراث نقابي جعل هذه التجربة الأولى ترغب في تناول كل المسائل التي تشغل التونسيين والعمال منهم بالخصوص[15].

المرحلة الثانية 1937

لقد كانت فترة الثلاثينات من القرن العشرين حبلى بالأحداث والتطورات على الساحة التونسية والعالمية، فهي سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية التي مست فرنسا وأثرت على السوق التونسية التي كانت ترتبط مباشرة بالسوق الفرنسية، وتصاعد المد الفاشي وتوتر العلاقات الدولية المنذرة باندلاع حرب عالمية ثانية من جهة، وهي سنوات التحدي الاستعماري والقمع الرهيب المسلط على سكان المستعمرات من جهة ثانية ومثلت في تونس مرحلة من أدق مراحلها. إن هذه السنوات هي بداية مسار جديد فقد فيه الجناح التقليدي في الحركة الوطنية (اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري التونسي) موقعه المتقدم الذي انتزعه الجناح المجدد (الديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد)، وهي السنوات الحاسمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تشكلت فيها قيادة الحركة الوطنية الجديدة[16].

انبعثت الحركة الوطنية انبعاثا جديدا وأخذ الحزب يعمل لتوحيد الصفوف وجمع كلمة العناصر القديمة وعناصر الشباب الجديدة ورأى أن الوقت قد حان لتنظيم الحزب من جديد على أسس متينة، ووضع خطط ملائمة للظروف ومسايرة لما اكتسبه الشعب التونسي من وعي قومي، وكان الدافع لسلوك هذا الاتجاه الجديد هو ما رآه الحزب من نشاط واندفاع وكفاءة في عناصر الشباب الجديدة، فعقد الحزب مؤتمرا في 12 و13 ماي سنة 1933 (نهج الجبل)، تم أثناءه قبول هيئة جريدة العمل التونسي بإجماع المؤتمرين في اللجنة التنفيذية للحزب الحر الدستوري(كان هذا الحزب تحت قيادة عبد العزيز الثعالبي). أصدر المؤتمر ميثاقا وطنيا بين في ديباجته "أن سياسة التفاهم مع فرنسا قد فشلت فشلا ذريعا"، بعد تجربة دامت سنوات طويلة وأن الغاية التي يرمي إليها الحزب هي تحرير البلاد ومنحها دستورا يحفظ شخصيتها ويحقق لها سيادتها بين الأمم المتمدنة المتصرفة في شؤونها[17]. غير أن هذا الوفاق لم يلبث طويلا فإنقسم إذاك قادة الحزب الحر الدستوري إلى شقين: فكان قدماء اللجنة التنفيذية كأحمد الصافي وصالح فرحات ومحي الدين القليبي يؤيدون الحيطة والتريث والاعتدال مثلما فعلوا سنة 1925 عند احتداد الحركة الوطنية إثر بروز جامعة عموم العملة التونسية، أما جماعة جريدة "العمل التونسي"[18](التي تضم الحبيب بورقيبة والبحري قيقة ومحمود الماطري) الذين انتخبوا ضمن القيادة أثناء مؤتمر نهج الجبل (12 و13 ماي 1933) فقد توخوا نفس الطريقة التي توخاها محمد علي والتي تعتمد فعليا على القوى الشعبية لمقاومة الاستعمار ولا تكتفي بالتلويح بها [19] . خاصة وأن أعضاء جماعة العمل حاولت تحويل الحزب الحر الدستوري إلى منظمة وطنية تستطيع عن طريق نشاطها -الذي تمثل في نشر العديد من المقالات اليومية في جريدة العمل التونسي التي كانت لكنتها واضحة وتتهجم على سلطة الحماية خاصة مقالات الحبيب بورقيبة- إجبار السلطات الفرنسية على احترام إدارة الشعب التونسي والاستجابة إلى مطالبه ومنحه حقوقه الدستورية الشرعية وحقه في تقرير المصير. وقد ترتب على تلك الفكرة ومحاولة تنفيذها حدوث خلاف شديد بين جناحي الحزب (اللجنة التنفيذية وجماعة العمل التونسي التي كان يتزعمها المحامي الحبيب بورقيبة كما سبق القول)، وكان هذا الخلاف يتطلب حلا تستطيع بموجبه الحركة الوطنية السير في طريقها دون معوقات [20] . أفضت الهزة العنيفة التي أحدثها الانشقاق إلى انعقاد مؤتمر استثنائي في قصر هلال (الساحل)، توج بتكوين"الديوان السياسي" وحل اللجنة التنفيذية يوم 2 مارس 1934، ردت عليه القيادة القديمة بعقد مؤتمر نهج غرنوطة (المدينة العتيقة) يوم 27 أفريل 1934 تقرر خلاله رفت المنفيين من الحزب، وبذلك تمت القطيعة الرسمية بين التشكيلتين الدستوريتين، وأصبح الحزبان يعرفان منذ ذلك التاريخ بالدستور القديم (اللجنة التنفيذية)، والدستور الجديد (الديوان السياسي)[21].

سارع الحزب الدستوري الجديد منذ تأسيسه سنة 1934 وحتى 1936 إلى الدعاية والترويج لأفكار ومبادئ الحزب وتأطير الجماهير وتوعيتها بالقضية الوطنية، وتبلورت فكرة إحياء جامعة عموم العملة التونسية بدعم من الحزب الدستوري الجديد جاء ذلك بعد تضافر ستة عوامل نذكرها: الترخيص القانوني(الامر العلي المؤرخ في 16 نوفمبر 1932)، عزم برنامج الحزب الدستوري الجديد الدفاع عن الصناعات التونسية والنقابات، زوال قمع مارسال بيروطون للنشاط السياسي والنقابي (مارس1936)، اتصالات الزعيم الحبيب بورقيبة ببلقاسم القناوي ومراسلاته مع الطالب الدستوري الهادي نويرة (1936-1937)، اصدار جريدة العمل الشعبي (4 ديسمبر1936)، وتأسيس الجامعة العامة للموظفين التونسيين(13 ديسمبر 1936)[22].

فنجده خلال سنة 1936 وبعد أن تمت الجلسات التمهيدية لإعادة إحياء جامعة عموم العملة التونسية ببادرة من بعض رفاق محمد علي المتبقين وبعض الشيوعيين والدستوريين القدامى والجدد، قد أبدى الحزب الدستوري الجديد عزمه على مناصرة المركزية الجديدة خاصة بعد خيبة أمله في حكومة الجبهة الشعبية -التي كان يراها طرفا مناصرا لقضايا الشعوب المغلوبة على أمرها-. وكان موقف الحزب الدستوري الجديد من المسألة النقابية- أي متابعته للحركة العمالية ومطالبها وإضراباتها المتوالية لتحقيق مطالبها المشروعة- والنقابية الوطنية- التي لم تتركز مطالبها فقط على الجانب الاقتصادي والاجتماعي وإنما تعدتها مع نمو الوعي الوطني والشعور القومي للجانب السياسي هذا الشعور الذي غذته أفكار الحزب الدستوري الجديد الذي وظفه في معركته السياسية ضد سلطة الحماية-، كان محل متابعة من قبل اتحاد النقابات الفرنسية بتونس الذي استرجع مكانته ووحدته إثر انعقاد "الكنفدرالية العامة للشغل "التوحيدي(تولوز 2-5 مارس 1936)[23].

ففي 27 أفريل من سنة 1937 تأسست جامعة عموم العملة التونسية الثانية وانتخب بلقاسم القناوي [24] أمينا عاما لها، ورغم استنكار ظهور الجامعة (نقصد هنا رد فعل الاشتراكيين والشيوعيين) إلا أن الحزب الدستوري بشقيه القديم والجديد ساند نقابة القناوي، -فبروز أي منظمة وطنية بقاعدة جماهيرية من شأنها المساهمة في النضال الوطني إلى جانب الاحزاب الوطنية كان مرحبا بها-. وبعد إعادة بعث هذه الجامعة بلغ عدد الاضرابات سنة 1936 حدود 220 إضرابا وكان تأسيس الجامعة مرة أخرى إثر موجة إضرابية أيضا شهدها الثلاثي الأول من سنة 1937 وشملت مناجم (الرديف،أم العرايس، المتلوي، المضيلة)، أدت هذه الاحتجاجات إلى تدخل الجيش وإطلاق النار على المضربين خلف هذا التدخل 17 قتيلا و30 جريحا. كان الحزب الدستوري الجديد الذي صمم منذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البداية على الاهتمام بالنقابات واسع الحضور في تركيبة الهيئة الجامعية وقد كان القناوي نفسه من أبرز مناضليه، كان النقابيون يجمعون إلى مسؤولياتهم بالجامعة مسؤوليات حزبية بالشِعَب الدستورية، هذا يثبت توسع مهامهم من العمل النقابي إلى ترأس خلايا وشِعَب دستورية تابعة للحزب الدستوري الجديد وهو الامر الذي لغم الأرض تحت أقدام القناوي وتسبب في تفجيرها بعد سنة فقط من تأسيسها [25].

الخلاف النقابي مع الحزب الدستوري الجديد

تبدأ الخلافات عندما قرر حزب الدستور الجديد إعلان الاضراب العام ليوم 29 أكتوبر 1937 احتجاجا على قمع فرنسا للوطنيين المغاربة والجزائريين[26]، ففي هذا الصدد نجد أن المكتب السياسي قد أصدر بيانا عن الاضراب نشرته جريدة العمل في 10 نوفمبر 1937 وكان بلاغا وجه للأمة التونسية وضح فيه الديوان السياسي سبب الاضراب وجاء فيه: " **بعد أن تطورت الحوادث بالمغرب والجزائر وأضحى الشعب المغربي يسفك دمه بدون رحمة ويد الحكم الحديدية تطارد زعماءه في أقاسي المعمورة والأحكام القاسية تنهال على زعماء الجزائر، قرر الديوان السياسي للحزب الحر الدستوري التونسي تنفيذا لرغبة المؤتمر إعلان الاضراب العام عن العمل في كافة الجهات دون تظاهر كامل يوم السبت 17 رمضان الموافق لـ 20 نوفمبر الجاريين احتجاجا وتضامنا مع إخواننا المغنيين وجيراننا المضطهدين**" [27] . وفي هذا البيان تصريح واضح على تبني الحزب للمظاهرات غير أن القناوي رفض تبني هذا الإضراب، مبررا ذلك أن الجامعة منظمة مهنية خالصة غير تابعة لأي حزب. حاول بعض قادة الحزب الضغط على القناوي وجره إلى مساندة الاضراب لكن دون جدوى، وفي 4 جانفي 1938 نظم الحزب الدستوري الجديد مظاهرة احتجاجية أخرى ردا على طرد حسن النوري من البلاد التونسية إلى الجزائر بلده الأصلي نتج عن هذه المظاهرة وقوع 6 ضحايا و20 جريحا، فما كان من القناوي في بلاغ له إلا أن تبرأ من هذه المظاهرة التي اعتبر أنها لا تمت بصلة إلى المطامح المباشرة للجامعة[28].

رد الحزب الدستوري الجديد في عام 1938 على القناوي بطريقة الانقلاب على القيادة بسبب مواقفها السلبية من إضراب 20 نوفمبر 1937 وحوادث بنزرت 1938، وذلك من خلال مهاجمة المؤتمر التأسيسي للجامعة وطرد قيادته ثم الحلول مكانها وتنظيم انتخابات. استعمل الدستوريون في هذا الانقلاب العناصر النقابية الدستورية ذات الوفاء التقليدي للحزب الدستوري الجديد ممثلة في قيادة الاتحاد الجهوي بـ بنزرت- فمعارضة القناوي لقرارات الديوان السياسي في توظيف العمال التونسيين للاحتجاج وضرب سلطة الحماية كان يعتبر نقطة تحول في مسار العلاقة بين السياسي وبين النقابي-. بعد هذا الانفصال عمل الدستوريون الجدد على تكوين تنظيمات قوية في جهاتهم وحرصوا على أن يترأس هذه التنظيمات عناصر دستورية، وقد مكن هذا الانقلاب الدستوريين من إفتكاك القيادة النقابية وكسبها إلى جانبهم في النضال السياسي الوطني وبالرغم من أنهم قد سيطروا على نقابة مفرغة من خلال مواجهتهم لعناصر قيادية فقط، وبالرغم أيضا من تضاؤل قيمة المركزية النقابية من خلال ضرب الإقامة العامة لها في العديد من فروعها وهجران العديد من النقابيين لصفوفها بعد الانقلاب الدستوري، فإن لهذه العملية الانقلابية أهميتها المتمثلة في بروزها في سياق نظري لا يؤمن بجدوى وجود أية حركة وأية منظمة خارج صفوفه، ومتأثر بتطور الحركات السياسية على المستوى الدولي. فحسبهم_الحزب الدستوري الجديد هو الذي احتكر الدفاع عن الأمة والدفاع عن العمال وهو الذي يمثل كل التونسيين وكل رأي مخالف لا يحمله إلا الخونة من أعداء الحزب [29] .

إن الأحداث التي شهدتها تونس في 9 أفريل 1938 وما رافقها من تشديد الخناق على الحركة الوطنية وكذا حظر نشاط الحزب الدستوري الجديد قد عجل بإسدال الستار عن التجربة النقابية الثانية[30]، وبالرغم من أن السلطات الفرنسية قامت بنفي القادة النقابيين وسجن بعضهم في تونس والجزائر، وبالرغم من الضربات التي تعرضت لها الحركة النقابية في تونس إلا أنها استمرت في نشاطها العمالي والوطني ضد الوجود الاستعماري [31]. هذا ما تثبته الوثيقة التي صدرت عن الديوان السياسي في 4 أفريل 1938 وفيها تصريح واضح على مواصلة الاحتجاج وجاء فيها: " **واجبكم يدعوكم للدخول في المقاومة وعقد اجتماعات عامة ومظاهرات أمام السلطة التونسية... واتخاذ جميع وسائل المقاومة ما لم يحصل الشعب التونسي على مطلبه الأساسي: حكومة وطنية مسؤولة أمام الشعب ومن الواجب الآن إرسال جميع الأموال التي يمكن لكم تحصيلها في القريب العاجل**" [32] . وفعلا استمر الديوان السياسي في غياب أطره وركائزه في الدعاية للحزب من جهة، وفي الاحتجاج والتظاهر من جهة أخرى.

المرحلة الثالثة 1946

يتمثل الطابع المميز لهذه الفترة في سير النقابية نحو الانقسام الذي بدى إثر الاعلان عن انتصار القائمة الشيوعية إبان انتخاب أعضاء الهيئة الادارية الجديدة المنبثقة عن أشغال مؤتمر اتحاد النقابات الفرنسية بتونس في 18-19 مارس 1944، والتي تعتبر العامل الأساسي لتأسيس الاتحاد العام التونسي للشغل في 20 جانفي 1946[33]، وولدت الحركة النقابية التونسية من جديد ضمن تطورات الحركة الوطنية بدوافع سياسية لا تتناقض في مطلبية مادية للفئة العمالية التونسية الناشئة نتيجة واقع الاضطهاد الاقتصادي الاستعماري لذا انبعثت النقابة في وجه آخر[34]، فظهر الاتحاد في أعقاب الحرب العالمية الثانية فمثل بذلك انعطافا حاسما في الوعي العمالي الشعبي [35] .

وفعلا بدأت الحركة النقابية التونسية منذ عام 1944 تطور من نشاطها باتجاه القضايا الوطنية بقيادة الزعيم النقابي فرحات حشاد [36] الذي قرر أن تكون للنقابات التونسية استقلاليتها عن النقابات الفرنسية، وكان مقتنعا بأن العمال لا يمكن أن ينالوا حقوقهم إلا بتحرير الوطن من المستعمر [37]،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالفكرة الوطنية كانت القوة المحركة لميلاد الاتحاد العام التونسي للشغل، الذي أيقن أن النضال الاجتماعي وحده لا يكفي لتحقيق كرامة العمال التونسيين بل لابد من تعبئة قوة العمال ضمن تصور نضالي متأصل يضع القضية الوطنية في المرتبة الأولى بهدف دحر الاستعمار الفرنسي ونيل الاستقلال [38].

النضال النقابي إلى جانب الحزب الدستوري الجديد

حرص الاتحاد العام التونسي للشغل منذ تأسيسه في جانفي 1946 على إقامة علاقات مع كل القوى الوطنية التي تشارك بصفة أو بأخرى في حركة التحرر الوطني خاصة الحزب الدستوري الجديد، أين انضم إليه العمال من مناضلي هذا الحزب. ولم يقتصر دور الاتحاد على إقامة علاقات ودية مع الأحزاب الوطنية، بل أحكم كذلك الربط بين المطالب المادية والمطالب السياسية للعمال وقد حسس منخرطيه إلى أهمية الاستقلال الوطني وإلى ضرورة التركيز على هذا الطلب. ولعل سر نجاحه في هذه المهمة التاريخية يكمن في ممارسته الصحيحة لهذا الاقتناع، إذ تمكن من مواكبة تطور الظروف الموضوعية التي ساعدت على تبلور الوعي القومي[39]. وحتى الحبيب بورقيبة كان مقتنعا بأن مشروع فرحات حشاد سيكتب له النجاح بفضل مساندة مناضلي الحزب الدستوري الجديد للعمال، الذين سنجدهم ضمن المكاتب المديرة لاتحادي النقابات المستقلة للجنوب والشمال وللجامعة العامة للعمال التونسيين والتي انعقدت مؤتمراتها التأسيسية طوال سنتي 1944-1945 [40].

وقد ناضل العمال التونسيون ضد الاحتكار والسياسة الاستعمارية وأصبح التحرر السياسي والتحرر الاجتماعي قضية واحدة، فكانت مهمة القيادات النقابية بلورة وعي العامل ليعرف حقوقه المادية وحقوقه الوطنية ودوره في التحرر [41].

إن توصيات الحبيب بورقيبة للديوان السياسي للحزب الدستوري الجديد انحصرت في مواصلة إحياء تشكيلات الحزب المحلية والجهوية، وانجاز مشروع انخراط المنظمات القومية (الاتحاد العام التونسي للشغل، الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، والاتحاد التونسي للفلاحة...) والشبابية في جبهة وطنية لمقاومة الاستعمار والضغط على مؤسسة الحماية عن طريق سياسة العمل المباشر [42]. ومما لا شك فيه أن هذا الوضع ساهم في جعل الكثير من العمال ينخرطون في الأحزاب السياسية الوطنية وخاصة في الحزب الدستوري الجديد، فنتج عن ذلك في بعض الحالات تشابك الأنظمة والمسؤوليات الحزبية والنقابية [43]، وتناقض في الرؤى لا سيما مع الحزب الدستوري الجديد، لكن هذا التناقض لا يخفي التعاون الوثيق بين المنظمتين في الوقوف في وجه الاستعمار الفرنسي. وكان الاتحاد القوة الأولى في مواجهة الاستعمار الفرنسي في فترة الخمسينيات، فكان عمله موازيا مع ما يحصل داخل تونس بعد اعتقال أو نفي قيادات الحزب الدستوري الجديد[44]، إذ انضم الاتحاد إلى الجبهة الوطنية المضادة للاستعمار من 1946 الى 1956 بقيادة الحزب الدستوري الجديد [45].

رد الاتحاد على حملة الاعتقالات والنفي للعناصر الوطنية بتنظيم إضرابات مشتركة مع الأحزاب السياسية، مثل الإضراب الذي شن من 21 إلى 23 ديسمبر 1951 احتجاجا على الرد السلبي الذي قدمته سلطة الحماية يوم 16 من نفس الشهر والسنة على مذكرة المطالب التونسية التي تقدم بها الحبيب بورقيبة في 15 ديسمبر من نفس السنة. وشارك في هذه الاضرابات الحزب الدستوري الجديد والقديم والحزب الشيوعي التونسي إلى جانب الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي (النقابات التونسية ذات النزعة الشيوعية). زد على ذلك أن القادة النقابيين المنخرطين في الحزب الدستوري الجديد مثل أحمد التليلي[46] وعبد الله وفرحات[47]، قد ساهموا في دفع هذا الحزب نحو مواقع نضالية أكثر تجذرا وذلك لأن هؤلاء القادة المنحدرين من الطبقة العاملة كانوا مؤهلين أكثر من غيرهم لتنظيم الحركات الجماهيرية، وهناك إشارات تفيد أن مشاركة العديد من مناضلي الاتحاد العام التونسي للشغل وحتى بعض عناصره القيادية كانت حثيثة في النضال المسلح ضد المستعمر خاصة في المدن وفي منطقة قفصة[48]، وقد تجذر الصراع أكثر منذ جانفي 1952 الذي ساهم فيه عمال منطقة مناجم الجنوب خاصة وأن الإضرابات العمالية كانت بمشاركة جميع منظمات الحركة الوطنية وتحت رئاسة فرحات حشاد نفسه [49].

أحس الاستعمار بخطورة نشاط الحركة العمالية النقابية التونسية بقيادة فرحات حشاد فدبروا اغتياله في ديسمبر 1952، وقد كان هذا الاغتيال -الذي تبنته منظمة اليد الحمراء- سببا مباشرا لبدء الكفاح المسلح عام 1952، وفي عام 1953 تولى أحمد بن صالح قيادة الحركة النقابية وسار في نفس الطريق الذي سار عليه فرحات حشاد [50].

انعقد المؤتمر الخامس للاتحاد أيام 2 و3 و4 جويلية 1954، صدر عنه لوائح كثيرة ومتجذرة نسبيا لا تصدر عادة إلا عن مؤتمرات أحزاب، وقد شملت كل الأوجه السياسية بالبلاد وطالبت خاصة بمجتمع تسوده الحرية والديمقراطية، وفيما يتعلق بحل المسألة الوطنية عبرت عن استعداد العمال للكفاح إلى جانب الشعب بجميع الوسائل من أجل التوصل إلى حل عادل للنزاع الفرنسي التونسي يضمن لتونس استقلالها [51]. ولم يتوقف الاتحاد عند هذا الأمر بل حتى أنه في الصراع الذي شق الحزب الدستوري حول وثيقة الاستقلال الداخلي سنة 1955، ساند الاتحاد شق بورقيبة على حساب صالح بن يوسف، وتواصل التقارب بين الحزب الدستوري الجديد والاتحاد إلى حد تسمية عدد من الكوادر النقابية في أول حكومة استقلال وكان أحمد بن صالح [52] الذي كان أمينا عاما للاتحاد المثال الأوضح على هذه العلاقة[53].

خلاصة القول أن الاتحاد العام التونسي للشغل قدم تضحيات جليلة لتحرير البلاد التونسية فضلا عن مساهمته في إيجاد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدعم العالمي لحركة التحرر الوطني، ما يعني أن النقابية التونسية بشكل عام كان لها دور في بلورة الوعي الوطني لدى العمال، فنضالاتها اليومية والإضرابات العديدة التي شنها خاصة الاتحاد تحولت إلى إسهام في نضال الشعب التونسي في مسار التحرر الوطني [54] . أما فيما يخص طبيعة العلاقة التي كانت تربط الاتحاد العام التونسي للشغل بالحزب الدستوري الجديد، فإنها علاقة تحالف تعكس انخراط الاتحاد في الجبهة القومية ومقاومته للاستعمار من جهة، ومساندة الحزب الدستوري الجديد لمطالب الاتحاد في الرفع من شأن العمال التونسيين ماديا واجتماعيا من جهة أخرى [55] .

خاتمة

يستخلص من خلال دراستنا لموضوع النضال النقابي داخل الحركة الوطنية التونسية عامة وداخل الحزب الدستوري الجديد خاصة ما يلي:

- ظهور الحركة النقابية في تونس ارتبط أساسا بسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب التونسي، خاصة في فترة الثلاثينات في أعقاب الأزمة الاقتصادية العالمية التي أثرت على الوضع العام بتونس.

- تجذر الحركة الوطنية التونسية في فترة الثلاثينات وظهور الحزب الدستوري الجديد المنشق عن الحزب الحر الدستوري، رافقه فيما بعد بروز النقابة بوجهها الجديد وببرامج وسياسة تختلف عن سابقتها.

- تأسيس النقابات ساهم في انخراط عدد كبير من التونسيين في العمل النقابي ومساندتهم للحزب الدستوري الجديد في الكثير من الأحيان، وما يفسر ذلك خروجهم في العديد من المظاهرات وبأعداد تفوق المئات وكل هذا دليل على مدى وعيهم بالقضية الوطنية التونسية.

- التسيس النقابي ما هو إلا دليل على وعي العامل التونسي بتغير مطالبه من تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي ليتعداه إلى الجانب السياسي أو بشكل آخر المطالبة بمنح تونس سيادتها وهذا ما لمسناه بعد الحرب العالمية الثانية.

- ظهور الاتحاد العام التونسي للشغل بعد الحرب العالمية الثانية أعطى دفعا آخر للحزب الدستوري الجديد الذي تدعم بكوادر الاتحاد واستفاد من احتجاجاتهم اليومية وسلسلة الاضرابات التي قام بها الاتحاديون، فكان السخط والغضب الجماهيري ضد سلطات الحماية يمثل نقطة قوة للحزب الدستوري الجديد.

الهوامش

1- عبد المالك خلف التميمي، "بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني: دراسة في التاريخ الاجتماعي"، مجلة العلوم الاجتماعية، مج12، ع1، قسم التاريخ، جامعة الكويت، 1984، (من ص 29 إلى ص 51)، ص 29.

2- شهدت تونس سنوات الثلاثينات من 1930 إلى 1934 أزمة إقتصادية حادة أثرت بشكل كبير على القطاع الزراعي، كانت الأزمة في شكلين متتاليين: الأولى أزمة تقليدية تمثلت في نقص الانتاج بسبب سوء المناخ وترتب عن الجفاف أزمة اقتصادية من 1930 إلى 1931 والثانية أزمة عصرية من 1932 إلى 1934، تمثلت في وفرة الإنتاج أو على الأصح في تدني الاستهلاك، والتي نتجت في معظمها على قاعدة الأزمة الاقتصادية للعالم الرأسمالي التي مست تونس مباشرة وما خلفته من انهيار واضح في أسعار المواد الأولية وما نتج عنه من إغلاق لبعض المناجم وسوء في تسويق المنتجات، وكذا تدفق العاملين على المدن من أرياف تونس ومن إيطاليا وليبيا، وارتفاع تكاليف العيش، وقد شملت الأزمة فرنسا في نهاية 1931 وسرعان ما انتشرت في البلدان التي كانت تابعة لها سياسيا خاصة الاقتصاد التونسي الذي كان ملحقا بالاقتصاد الفرنسي، وبذلك لم يكن في طاقاته تسديد حاجيات الأهالي التونسية. انظر:

Ahmed Kassab et Ahmed Ounaies, Histoire générale de la Tunisie L'époque Contemporaine(1881_1956), Tome 8, Sud édition, Tunisie, 2010 , pp 79_80.

3- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص ص 29-30 .

4- حمة الهمامي، قراءة في تاريخ الحركة النقابية، صامد للنشر والتوزيع، صفاقس(تونس)، 1986، ص 9.

5- Saber Abbes , "l'Histoire de l'UGTT" , le journal cahiers de la liberté, n 3 ,Tunisie,2012,)p 1 à p 12(, p10.

6- تأسس الفرع الجهوي أو الاقليمي لـ (س. ج . ت) بالبلاد التونسية الذي عقد مؤتمره التأسيسي الأول بتونس سنة 1920. سيتحول هذا الاتحاد النقابي لعملة القطر التونسي(الوستيتي). انظر: فرحات حشاد، المقالات (1938_1947)، تر: الأسعد الواعر، الثقافية للنشر والتوزيع، تونس، 2014، ص 4.

7- عبد السلام بن حميدة، النقابات والوعي القومي مثال تونس، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 1986، ص 244.

8- الطاهر عبد الله ، الحركة الوطنية التونسية رؤية قومية جديدة، ط2، دار المعارف للطباعة والنشر، سوسة (تونس)، 1975 ، ص 185.

9- نجد من بين مؤسسي جامعة عموم العملة التونسية الأولى أواخر سنة 1924، من ناضل في صفوف الاتحادات العمالية الفرنسية، وهي جامعة عموم العملة (C.G.T) وجامعة عموم العملة الموحدة (C.G.T.U). انظر: عبد السلام بن حميد، المرجع السابق، ص 244.

10- لتفاصيل أكثر حول إضراب بنزرت واتساع الحركة النقابية وتأسيس جامعة عموم العملة التونسية. انظر، الطاهر الحداد، العمال التونسيون وظهور الحركة النقابية، ط1، دار صامد للنشر والتوزيع، صفاقس (تونس)، 1997، ص ص 67_150.

11- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 36.

12- عبد السلام بن حميد، المرجع السابق، ص 244.

13- محمد علي: ولد في 15 أكتوبر 1890 بالحامة (تونس)، أسس جامعة عموم العملة التونسية سنة 1924، وبذلك وضع حجر الأساس للنقابات في تونس، كان متأثرا بالأفكار الشيوعية، وكان ينتقد رأس المال العالمي المستغل للبوليتاريا التونسية، درس في ألمانيا الاقتصاد واطلع عن قرب على مشاكل الطبقة الشغيلة، اعتبرته السلطات الاستعمارية الفرنسية خطرا عليها وقامت بنفيه من تونس. توفي في 10 ماي 1928 بالمملكة العربية السعودية. انظر:

Saber Abbes ,Op. cit., p 11.

14- وقع انتخاب اللجنة التنفيذية لجامعة عموم العملة التونسية يوم الاربعاء 3 ديسمبر 1924 فأسفرت على مايلي: الكاتب العام محمد علي، كاتب معاون ابراهيم بن عمر، أمين مال محمد بن قدور، أمين مال مساعد البشير الجودي. انظر: الطاهر الحداد، المصدر السابق، ص 159.

15- عدنان منصر، "الحزب، الدولة، النقابة، مدخل لدراسة مسألة الاستقلالية النقابية بتونس من خلال الأزمات (1924، 1937، 1956، 1978)"، مجلة العلوم الانسانية، ع160،159، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، تونس، 1992، (من ص 7 إلى ص 51)، ص 12.

16- حفيظ طبابي، منعطف الثلاثينات أو نحو تجذر الحركة الوطنية، موجز تاريخ الحركة الوطنية التونسية، (1881-1964)، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، تونس، 2008، ص 75.

17- الحبيب ثامر، هذه تونس، مطبعة الرسالة، القاهرة (مصر)، 1948، ص ص 91-92.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

18- جريدة العمل التونسي: صدر أول عدد من هذه الجريدة يوم الثلاثاء أول نوفمبر 1932، ضمت كل من الحبيب بورقيبة ومحمود الماطري، ومحمد بورقيبة والبحري قيقة، ثم انضم إليهم علي بوحاجب، أما الطاهر صفر فلم ينضم إليها إلا فيما بعد. تفرغ الحبيب بورقيبة كلية لخدمة الجريدة وأصبح محررها الرئيسي، وقد واصلت جريدة العمل التونسي السير في الطريق الذي كانت سلكته جريدة صوت التونسي. انظر: محمود الماطري، مذكرات مناضل، تق: عز الدين قلوز، تع: حمادي الساحلي، دار الشروق، القاهرة (مصر)، 2005، ص 46.

19- علي المحجوبي، الحركة الوطنية التونسية بين الحربين، مج2، منشورات الجامعة التونسية، تونس، 1986، ص ص 92_93.

20- سعد زغلول عبد ربه، "الحركة الوطنية التونسية بين الحربين العالميتين"، مجلة البحوث والدراسات العربية، ع 10، مصر، 1980، (من ص 211 إلى ص 264)، ص 240 .

21- حفيظ طبابي، المرجع السابق، ص ص 81 ،87.

22- محمد لطفي الشايبي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية_ النقابية (1894_1956) 1925_1943،ج2، مركز النشر الجامعي، ط 2، منوبة (تونس)، 2015 ، ص ص 245 _246.

23- محمد لطفي الشايبي، الحركة الوطنية التونسية ...، ج2 ، المرجع السابق، ص 255 .

24- بلقاسم القناوي: من مؤسسي جامعة عموم العملة التونسية الثانية ولد بالمطوية سنة 1907 وتعلم بكُتابها، إلتحق بتونس العاصمة سنة 1918. انخرط في الحزب الحر الدستوري التونسي منذ 1924 وعرف محمد علي الحامي وتحمس لأفكاره. شارك سنة 1932 في تكوين نقابة الكرارطية التي كانت تضم الاعراف والصناع في هيأتها لكن العملة الكرارطية انسحبوا ليكونوا نقابة خاصة في أواخر 1936، كان بلقاسم القناوي كاتبها العام وأبوبكر بن خليفة جراد كاهيته. قبل ذلك انضم منذ بداية الاشقاق في صف الدستوريين في أواخر 1933 إلى مجموعة بورقيبة وشارك القناوي في مؤتمر قصر هلال كأمين مال شعبة ترنجة (تونس)، فكلفه ذلك إيقافه ونفيه إلى برج البوف، انتخب منذ إنبثاق جامعة عموم العملة في 16 مارس 1937 كاتبا عاما وأقره في نفس المهمة المؤتمر التأسيسي لهذه الجامعة بالبلمريوم في 27 جوان1937. اختلف مع رفاقه الدستوريين حول تسييس العمل النقابي ورفض تلبية نداء قيادة الحزب الدستوري الجديد التي قررت اضرابا عاما يوم 20 نوفمبر 1937 تضامنا مع الزعماء الوطنيين المعتقلين بالجزائر والمغرب، بعد أحداث أفريل 1938 انضم القناوي مع أغلب النقابات الموالية له للاتحاد الاقليمي التابع ل (س.ج. ت.) بعد الحرب العالمية الثانية عاود نشاطه النقابي سنة 1946 ضمن جامعة الصنايعية وصغار التجار. توفي بتونس في 28 فيفري 1987. انظر: عميرة علية الصغير، "قياديون نقابيون فعلوا في تاريخ تونس الاجتماعي والوطني"، مجلة روافد،ع 7، المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنية، منوبة (تونس)، 2002 ، (من ص 7 إلى ص 39)، ص ص 36 _ 37 .

25- حمة الهمامي، المرجع السابق، ص ص 31-30

26- نفسه، ص 32.

27- Archive National de Tunisie / Sc/ MN/ C64/ D1/Date 1936_1938/ Nbre de piece55/n=24.

28- حمة الهمامي، المرجع السابق، ص 32.

29- عدنان المنصر، المرجع السابق، ص ص 38، 41-40.

30- حمة الهمامي، المرجع السابق، ص 34.

31- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 36.

32- Archive National de Tunisie / Sc/ MN/ C64/ D1/Date 1936_1938/ Nbre de pièce55/n=37.

33- محمد لطفي الشايبي، الحركة الوطنية التونسية والمسألة العمالية النقابية معا لإفتكاك الاستقلال (1944_1956) 1944_1951، مج1، مركز النشر الجامعي، تونس، 2016. ص 43.

34- تأسس الاتحاد العام التونسي للشغل (U.G.T.T) في 20 جانفي 1946، خلال المؤتمر الذي عقد بالمدرسة الخلدونية، وكان مدير مكتبها الزعيم فرحات حشاد، وقد جاء تأسيس الاتحاد بعد فشل محاولتين سابقتين لتأسيس منظمتين نقابيتين وطنيتين هما (جامعة عموم العملة التونسية الأولى 1924 والثانية عام 1937، فعلى المستوى الداخلي قام الاتحاد خلال الحقبة الاستعمارية بالمساهمة في النضال الوطني ضد المستعمر إضافة إلى دوره الاجتماعي من خلال الإضرابات والمصادمات الدامية مع قوات الاحتلال الفرنسي، ومواقف قادته من مختلف القضايا المطروحة على الساحة السياسية التونسية، أما على المستوى الخارجي فكان للاتحاد دور في بناء علاقات مع المغرب العربي والمشرق العربي للنهوض بالنقابات العمالية. انظر: سعد عزيز البزاز، "العلاقات الخارجية للاتحاد العام التونسي للشغل 1956-1946"، مجلة كلية التربية الأساسية، ع 13، جامعة بابل (العراق)، 2013، (من ص 458 إلى ص 470)، ص 458؛

Mohamed kraiem, Feuillets d'une vie du Mouvemment syndical au Gouvernemment, l'or du temps, Tunisie, 2013,p 43 .

35- سعد عزيز البزاز، "الاتحاد العام التونسي للشغل بين عامي 1987-1970"، مجلة التربية والعلم، مج19، ع4، جامعة بابل (العراق)، 2012، (من ص 81 إلى ص 100)، ص 82.

36- فرحات حشاد: ولد في قرقنة يوم 2 فيفري 1914 في عائلة فقيرة، عصامي التكوين، إلتحق مبكرا بالنضال النقابي، أسس اتحاد النقابات بتونس سنة 1946 وساهم في تقريب وجهات النظر بين مختلف المنظمات الشغيلة، في 20 جانفي 1946 أسس الاتحاد العام التونسي للشغل. ذاع صيته في تونس وفي العديد من الدول الأجنبية حتى أصبح يشكل خطرا على الاحتلال الفرنسي، تم اغتياله في 5 ديسمبر 1952 من قبل عصابة الاحتلال "اليد الحمراء". انظر: Saber Abbes, Op. cit., p 11 ؛ عميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص.19_20؛ محمد الصالح، "ملامح من النضال السياسي المشترك للنقابات العمالية المغاربية خلال مرحلة الكفاح الوطني"، مجلة المستقبل العربي، ع455 ،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت (لبنان)، 2017، (من ص 100 إلى ص 119)، ص 103.

37- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 36.

38- سعد عزيز البزاز، الاتحاد العام...، المرجع السابق، ص 82.

39- عبد الحميد إحسان، المرجع السابق، ص 245.

40- محمد لطفي الشايبي، الحركة الوطنية التونسية...، مج1، المرجع السابق، ص 132.

41- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص 36.

42- محمد لطفي الشايبي، الحركة الوطنية التونسية...، مج1، المرجع السابق، ص 134.

43- عبد الحميد إحسان، المرجع السابق، ص 246.

44- Saber Abbes , Op. cit., p10.

45- محمد لطفي الشايبي، الحركة الوطنية التونسية...، مج1، المرجع السابق، ص 138.

46- تعريف أحمد التليلي: مناضل نقابي دستوري. ولد بقصر قفصة سنة 1916، درس بالصادقية بداية من 1930 بإعانة الجمعية الخيرية وقد فصل من المدرسة لنشاطه السياسي فشغل خطة معلم بالقطار(قفصة) ثم موظفا(قابضا) بالبريد بالرديف بداية من 1938. انخرط في الحزب الدستوري الجديد منذ 1930 وأصبح مسؤولا عن الجامعة الدستورية بقفصة منذ 1943، انخرط كذلك في العمل النقابي ضمن نقابة الموظفين وكان من العناصر التي ساهمت إلى جانب فرحات حشاد في بعث النقابات المستقلة بجهة قفصة، إذ كان في ماي 1946 الكاتب العام لفرع جامعة الموظفين التونسيين بقفصة الذي عزز تأسيس الاتحاد المحلي التابع للاتحاد العام التونسي للشغل بالجهة في هذا التاريخ وقد أصبح على رأسه أحمد التليلي عوض محمد بن ناصر بداية من 1947. كما صار بداية من هذه السنة عضو الهيأة الادارية للاتحاد. ألقي عليه القبض في 13 ففري 1952 لمشاركته في تنظيم المقاومة المسلحة بجهة قفصة ليبقى سجينا حتى 1954، ثم وضع تحت المراقبة ليخلى سراحه نهائيا في 12 جويلية 1954. في هذه السنة وقع انتخابه كاتبا عاما مساعدا لاتحاد الشغل ونائب رئيس في السيزل. اصطف إلى جانب بورقيبة في خلافه سنة 1955 مع بن يوسف وانتخب في مؤتمر الحزب الدستوري الجديد بصفاقس (نوفمبر 1955) كعضو في مكتبه السياسي. وعند تنحية أحمد بن صالح من الأمانة العامة لاتحاد الشغل في ديسمبر 1956 عوضه أحمد التليلي على رأس الاتحاد وبقي في هذا المنصب حتى نحي بدوره سنة 1963. انظر: عميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص17؛ مصطفى التليلي، "من نقابي دستوري إلى ديمقراطي أصيل: أحمد التليلي بين 1946 و1967"، الكراسات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التونسية، ع 209، كلية العلوم الانسانية والإجتماعية، تونس. 2009.

47- تعريف عبد الله فرحات: ولد في 28 أوت 1914 بالوردانين بالساحل التونسي درس بالمعهد الثانوي ثم بالمعهد العالي للغة والآداب العربية وأصبح مراقبا بالإدارة المركزية للبريد. كان منذ سنة 1934 عضوا في الحزب الدستوري الجديد وأصبح سنة 1954 عضوا في فدرالية هذا الحزب بالساحل وانتخب عضوا في مكتبه السياسي سنة 1955. على المستوى النقابي نشط ضمن فدرالية الموظفين وأصبح في الخمسينات أمين مال الاتحاد العام التونسي للشغل كذلك في اتصاله مع عناصر المقاومة المسلحة في تلك الفترة. إثر اغتيال فرحات حشاد سنة 1952 أبعد إلى رمادة ثم إلى القبلي. بعد الاستقلال تقلد عدة مناصب وزارية من البريد إلى الدفاع. انظر:عميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 34.

48- عبد السلام بن حميدة، المرجع السابق، ص ص 247-246.

49- حمة الهمامي، المرجع السابق، ص 41.

50- عبد المالك خلف التميمي، المرجع السابق، ص ص 37-36.

51- حمة الهمامي، المرجع السابق، ص 50.

52- تعريف أحمد بن صالح : نقابي ومناضل دستوري، ولد أحمد بن صالح في 13 جانفي 1926 بالمكنين، زاول تعليمه بالمعهد الصادقي حيث ترأس الشبيبة المدرسية وتحول لفرنسا للدراسة الجامعية، وأصبح سنة 1945 رئيسا لشعبة الحزب الدستوري الجديد بباريس، في 1948 عاد إلى تونس اضطرار وقبل أن ينهي تعليمه العالي اشتغل أستاذا بالتعليم الثانوي بمعهد سوسة. وقد انخرط في الاتحاد العام التونسي للشغل ضمن نقابة التعليم، أوفده الاتحاد سنة 1951 إلى بروكسل لتمثيله في الأمانة العامة للسيزل حيث قضى ثلاث سنوات تأثر فيها بطروحات هذه الدولية في القضايا الاجتماعية والاقتصادية وفضح أثناءها السياسة الاستعمارية في تونس. وقد عاد إلى الوطن بطلب من الهيأة الادارية للاتحاد التي أسندت له مهمة إعداد مؤتمر 1954 وهو المؤتمر الذي اختاره للأمانة العامة لاتحاد الشغل بمباركة الحبيب عاشور الذي كان تحت الاقامة المراقبة ومساندة محمود الخياري رئيس الجامعة العامة للموظفين التونسيين. وقع انتخابه سنة 1956 عضوا في المجلس التأسيسي وفي أول جلساته في 8 أفريل 1956 .انتخب نائبا أولا لرئيس المجلس (الحبيب بورقيبة) وعين رئيسا للجنة إعداد الدستور كما كان كاتب دولة للصحة العمومية في أول حكومة شكلت في العهد الجمهوري جويلية 1957. ومنذ ذلك التاريخ وحتى عزله ومحاكمته في أواخر 1969 تقلد بن صالح مناصب عدة وزارات وخاصة وزارة التخطيط والاقتصاد في الستينات حيث كان المسؤول الأول على ما يعرف بتجربة التعاضد. انظر: عميرة علية الصغير، المرجع السابق، ص 14.

53- Saber Abbes ,Op. cit.,p 10.

54- عبد السلام بن حميد، المرجع السابق، ص247.

55- محمد لطفي الشايبي، الحركة الوطنية التونسية...، مج1، المرجع السابق، ص 430.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com